كلام اليوم

مسار المصالحة لن يمر على رائحة احتراق الجثث

المدى

لا يجوز الحديث والربط مطلقا بين متطلبات المصالحة الوطنية وما حدث من تفجيرات إرهابية.إن من يقدم على هكذا جرائم لاعلاقة له بالمصالحة ولا بالكلام عنها. إن برنامج القاعدة والصداميين واضح في السلوك الدموي التدميري المجرم ..والموقف منهما يفترض أن يكون أكثر وضوحا وقوة وحزما ليس من قبل الحكومة وحدها وإنما من جميع القوى السياسية والاجتماعية والدينية ذات المصلحة الحقيقية بالمصالحة الوطنية وبتوفير فرص استعادة عافية الدولة.

وكان بعض السياسيين قد تحدث، جاهلا أو عامدا، عن أن هذه التفجيرات يراد منها تعطيل مشروع المصالحة..وكما لو أن المصالحة ستكون مع طرف إن لم تتصالح معه فسيستمر بتفجير كل ما تطوله مفخخاته.بينما ذهب خيال هيئة علماء المسلمين إلى اتهام طرف سياسي بالوقوف وراء التفجيرات لمنع جهود المصالحة،وهي المصالحة ذاتها التي طالما كانت قد حذرت منها الهيئة ونأت بنفسها عن(الانخداع) بها!

نعتقد أن مسار المصالحة هو مسار آخر لن يمر على رائحة احتراق الجثث في الأسواق الشعبية وكراجات النقل العام ودور العبادة والجامعات والمستشفيات وسواها من أماكن تجمّع كثافات بشرية عزلاء.

المصالحة مسار لازم لتمتين واستقرار الحياة السياسية والأمنية، ومخططو ومنفذو تلك الجرائم لا صلة لهم بالحياة ولا بالسياسة ولا الأمن، وسيكون من صالحهم الدفع بالمجتمع إلى مزيد من الانقسام والتشرذم والتفكيك وإشاعة أجواء الخوف والتحسب وعدم الثقة والاطمئنان.هكذا كان الاندفاع الأهوج للأعمال الإجرامية للقاعدة ومن تحالف معها طيلة الأعوام الماضية لإثارة الفتن ولإشعال حرب أهلية يتشكل معها غطاء أكثر حرية لممارسة الجريمة وتدمير البلاد والعباد.ولم تبتعد كثيرا التفجيرات الأخيرة عن ذلك السياق الإجرامي الاستفزازي الذي يعاود أمله بفتنة طائفية جديدة ستكون هذه المرة هي الغطاء لتنشيط عودة القاعدة وحلفائها وبعثهم من سباتهم.

لقد تغذت القاعدة بشريا على طرفين أساسيين في العراق هما الصداميون الموغلون في الجريمة حتى ضد أبناء مدنهم وعشائرهم والذين لا ملاذ لهم سوى بالتمترس وراء تنظيم دموي مخيف يستعيدون معه أشكال فرض سلطتهم في بيئاتهم الاجتماعية والمناطقية، هؤلاء هم الصداميون المجرمون الذين لم يفكروا بمأوى في ظل أهل أو أصدقاء أو عشيرة أو مدينة ولم يفكروا حتى بمغادرة البلد.والى جنب هؤلاء المهووسين بالجريمة والقتل وإرهاب الناس،كانت ثمة قواعد محدودة نائمة بتطرفها الفكري الاقصائي التكفيري وقد وجدت في لحظة ضعف اولئك الصداميين المجرمين وفي خبرتهم الدموية واستعدادهم للجريمة ضالتها لاستخدامهم إلى جنب المدد الآتي نحو البلاد من كل حدب وصوب.

هكذا انخلق في العراق تنظيم القاعدة وبعض الجماعات المتشددة الأخرى التي قد تتباين في التسميات لكنها تلتقي مع بعضها في الاطار القاعدي المعروف سلوكا وتفكيرا.وبعد سنوات لم يكن صعبا على هذه التنظيمات أن تورِّط آخرين لا صلة لهم بهؤلاء ولا بأولئك..لكن جوانب كثيرة استجدت سهلت مهمة التورط، وكان من بينها التشاحن الطائفي والتغذية الإعلامية المجرمة وسوء الحال الاقتصادي وسوء التصرف مع قوانين وتشريعات وإلغاء مؤسسات كثيرة..ومن ثم نزعات الثأر والانتقام التي غذتها أعمال العنف والعنف المتبادل.

لم يكن جميع البعثيين مجرمين..لم يكن جميع العاملين في المخابرات والأمن مجرمين.. مثلما لم يكن جميع من في الجيش والشرطة والإدارات الحكومية العليا مجرمين.لكن نعم كان في داخل كل تلك الهياكل مجرمون سفلة لا علاقة لهم بضمير ولا بأي وازع ورادع، مثلما كان بين المستقلين أمثالهم من السفلة الذين كانت تكفي وشاية منهم لهذا السبب أو ذاك ليطير معها رأس برئ من جسده الطاهر..

وكان العجيب أن قانونا مثل قانون الاجتثاث يشير في إطاره العام إلى ضرورة مثل هذا الفصل الذي نتحدث عنه لكن جوانبه الإجرائية تدخله في سياقات تنتهي إلى ظلم كثيرين أو تأخر إحقاق حقهم.

وكانت المدى أول من حذر من ذلك في سلسلة مقالات افتتاحية بقلم السيد رئيس التحرير بعد نشر القانون مباشرة، وهو ما يجمع عليه الآن جميع السياسيين المؤمنين بالعملية السياسية، لكن الأمر يبقى يحتاج إلى عمل جاد وتفاهم أكثر جدية.

إن الفكر البعثي الصدامي الواحدي العنصري الإجرامي تقصيه اللوائح الدستورية والتشريعات اللازم انبثاقها من روح الدستور لتنظيم الحياة الحزبية في مجتمع ديمقراطي حر قائم على التبادل السلمي للسلطة وعلى احترام حق الاختلاف والتنوع، مع وجود ما يضمن تعهد الأحزاب ووعودها البرامجية بتنفيذ التزامها بتلك المزايا الديمقراطية..وبهذا لن يكون البعث الصدامي وحده خارج أحقية العمل في نظام ديمقراطي وإنما حتى البعض ممن يعمل الآن في العملية السياسية بشعارات ديمقراطية فضفاضة في مصلحيتها ويخفي أجندات شمولية استبدادية سيجد نفسه أمام امتحان حرج لا يقل حراجة عن وضع البعث الصدامي لكنه يمتلك فرصة التقويم والتغيير بخلاف الصداميين الذين شبوا على سلوك وشابوا عليه.

هذه مشكلات جوهرية في عمل المصالحة الوطنية..كلما قلصنا مساحة الشعور بالظلم والإقصاء على أساس الشبهة وعلى أساس التنميط الجماعي نكون قد وسّعنا في مساحة المنتمين إلى بيت الدولة.. كلما اتسعت دائرة الإحساس الحقيقي لدى المواطنين بامتلاكهم الدولة وإنها ليست نهبا لحكام أو مقاطعات وضيعات لعوائل ومقربين ومتنفذين وأحزاب وجماعات كان انتماؤهم لها أقوى ودفاعهم عنها اشد بأسا .. وكلما كان القانون والقضاء العادل والشفاف فيصلا في تجريم المجرم وتبرئة البرئ نكون قد ضاعفنا القوة الاجتماعية المؤمنة بعدالة قانونها وقوة قضائها..وكلما ربحنا أبرياء باستعادتهم إلى حضن الدولة قبل أن يتورطوا نكون قد قلصنا فرص تدخّل الصداميين والقاعدة وسواها لاستغلالهم واستثمارهم في السلوك المجرم الذي وحده يقطع ما بين المرء والمصالحة.

المالكي من روسيا: نريد عراقاً قوياً بالحرية وليس باسلحة الدمار

موسكو تتعهد باحياء المشاريع المجمدة وتطوير قطاع الكهرباء

بغداد / المدى

اكد رئيس الوزراء نوري المالكي اثناء لقائه عددا من السفراء العرب في مقر السفارة العراقية في موسكو على العلاقات مع الدول العربية .وقال المالكي اننا نريد عراقا قويا بالحرية والديمقراطية والدستور وليس بإمتلاك اسلحة الدمار والعدوان على الآخرين ، وعلاقات قوية مع جميع دول العالم وفي مقدمتها الدول العربية الشقيقة .

واشار الى الديون التي اسقطتها الحكومة الروسية والبالغة ١١ مليار دولار من الاموال المترتبة بذمة العراق نتيجة الحروب والمغامرات التي خاضها النظام السابق ضد دول الجوار وضد شعبه باستخدام الاسلحة الكيمياوية والمقابر الجماعية .مخاطبا السفراء العرب وحاثهم على التمثيل الدبلوماسي اسوة بدول العالم الاخرى متمنيا ان يراهم قريبا في بغداد

فيما أكد العراق وروسيا سعي شعبيْ وحكومتيْ البلدين على تعزيز علاقات الصداقة التقليدية، ذات التاريخ الطويل، وتنظيم التعاون الثنائي الوثيق بينهما.جاء ذلك في بيان مشترك صدر امس اثر ختام زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي الى روسيا. وشدد البيان على مواصلة التعاون في مجال الطاقة الكهربائية بما في ذلك تنفيذ المشاريع المحددة لبناء منشآت الطاقة التي يجري العمل بها حاليا وتزويدها بأجهزة توليد الطاقة الكهربائية وكذلك المشاريع التي تم تجميدها سابقا.

واوضح البيان تمسك الجانب الروسي بمبادئ استقلال وسيادة ووحدة وسلامة أراضي العراق، وبعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وبحق الشعب العراقي في خياره الديمقراطي ومستقبله السياسي والتصرف بموارده الطبيعية والمالية.معرباعن أدانته الحازمة لأعمال الأرهاب في العراق ودعم جهود حكومته لضمان الأمن والأستقرار في البلاد.فيما رحب الطرفان حسب البيان بمساهمة المجتمع الدولي وبضمنها مؤتمرات شرم الشيخ وإسطنبول والكويت في دعم جهود المصالحة.

واشار البيان الى ان روسيا تبدي اهتمامها بإتفاقيات سحب القوات الأجنبية التي توصلت اليها الحكومة بما يتيح للقوات الأمنية العراقية إستعادة كامل الملف الأمني .وكشف البيان عن الإرتياح بشأن توقيع إتفاقية بين حكومة جمهورية العراق وحكومة روسيا الإتحادية حول تسوية الديون المترتبة بذمته الى روسيا عن القروض الممنوحة في السابق. فيما تم التأكيد على الدور الكبير للخبراء السوفييت والروس في بناء وتطوير صناعة النفط والغاز العراقية، بما في ذلك تنفيذ مشاريع ضخمة خلال سنين عديدة من التعاون لغرض بناء وأستغلال عدد من الحقول النفطية في العراق وتأهيل الملاكات العراقية المتخصصة في المعاهد الدراسية العليا و المتوسطة الروسية.

واشار البيان الى انه تم الإتفاق على تعميق وتوسيع الحوار السياسي على مختلف المستويات وفي جميع مجالات العلاقات الثنائية، والقضايا الأقليمية والدولية، التي تهم الطرفين. فيما جرى التأكيد على الرغبة في تقديم المساعدة على تطوير العلاقات الأقتصادية والتجارية والعلمية والتقنية، آخذين بعين الأعتبار الخبرة المتراكمة للتعاون الثنائي في السابق، وايجاد ظروف قانونية وإقتصادية مؤاتية لذلك.فيما تم التوصل الى اتفاق حول التعاون في المسائل ذات الصلة بمقاومة الأرهاب، والجريمة المنظمة متعددة الجنسية، بما في ذلك التجارة غير المشروعة بالمخدرات والعقاقير المؤثرة على الأعصاب، والسلاح والمواد السامة والمشعة والأحيائية.

مؤكدين الاهتمام الخاص بالمشاكل الأقليمية ، التي لها صلة بأقامة سلام ثابت وشامل وعادل في الشرق الأوسط على أساس القانون الدولي المعترف به.

مدير العمليات في الداخلية يرفض اعتبار هجوم الموصل خرقاً أمنياً

بغداد/ المدى

رفض مدير العمليات في وزارة الداخلية اللواء عبد الكريم خلف اعتبار هجوم الموصل الذي وقع الجمعة إختراقا أمنيا.

وأوضح خلف بحسب «راديو سوا» أن السلطات كانت تمتلك معلومات تفيد باحتمال وقوع هجوم يستهدف أحد مؤسسات وزارة الداخلية، مضيفا أن العجلة التي تم استعمالها في الهجوم كانت من الحجم الكبير ومحملة بأكثر من طن من المتفجرات وبأنها رفضت الإمتثال لأوامر التوقف عند أحد الحواجز الأمنية ما دفع القوات العراقية إلى فتح النار عليها وتفجيرها قبل وصولها إلى الهدف. واعتبر خلف هذا الأمر انتصارا للقوات العراقية التي قال إنها تصدت لهذه المحاولة بنجاح.

وقال خلف إن تلك الجهات لديها معلومات شبه مؤكدة عن قيام تحالف مشبوه بين أحد أجنحة حزب البعث مع مقاتلين من تنظيم القاعدة، لكنه فضل عدم التسرع في إطلاق الأحكام مشددا على أن القضاء العراقي سيقول كلمته في كل من يثبت تورطه في هذا الحادث.

أكد خلف أن وزارة الداخلية اتخذت سلسلة من الإجراءات في ضوء تصاعد وتيرة الهجمات وذلك عبر اقتناء ٤٠٠ جهاز لكشف المتفجرات وتدريب قوات الأمن بشكل مكثف للكشف عن المتفجرات وتعطيلها.مضيفاً إن الأجهزة الأمنية قامت باعتقال عدد من السجناء الذين أطلق سراحهم مؤخرا بسبب الاشتباه بضلوعهم في تدبير الهجمات الأخيرة.

ابو ريشة: فتح ملفات الفساد الاداري في الانبار

الانبار / المدى

اعلن الشيخ احمد ابو ريشة رئيس حركة مؤتمر صحوة العراق" ان مجلس محافظة الانبار الجديد سيفتح ملفات الفساد الاداري والمشاريع الوهمية في الانبار التي جرت خلال الفترة الماضية".

وقال ابو ريشة "ان حصة محافظة الانبار من مشاريع تنمية الاقاليم بلغت ٣٠٠ مليون دولار خلال الفترة السابقة بالاضافة الى مبلغ ٣٨٥ مليار دينار من المبالغ المخصصة للمحافظة من الحكومة الاتحادية خلال الفترة السابقة ايضا ، الا ان المواطن في الانبار لم يطلع او يشاهد شيئا ملموسا وكان من الممكن ان تجعل تلك الاموال من الانبار واحدة من اجمل مدن العالم لو صرفت بشكل صحيح" .

واضاف"بحسب موقع الفرات: طالبنا في وقت سابق من هيئة النزاهة العامة ان تفتح مقرا لها في الانبار وتتحمل حركة صحوة العراق مصاريف ايجار المقر وتأمين الحماية له . الا ان مجلس المحافظة السابق عمل على عدم فتح هذا المقر . كما كان للمجلس السابق دور في تعطيل عمل لجنة النزاهة ونحن في الوقت ذاته سنعمل على كشف الحقيقة في ما يتعلق بملفات الفساد.

المهجرين:تخصيص ميزانية لنقل جثامين العراقيين المتوفين في الخارج

بغداد / المدى

أكد أحمد رحيم مسؤول قسم العراقيين في الخارج بالدائرة الإنسانية في وزارة المهجرين والمهاجرين أن مجلس الوزراء خصص مبالغ مالية لنقل جثامين المتوفين في الخارج إلى داخل العراق بعد اقتراح قدمته وزارة المهجرين بهذا الخصوص.

وقال رحيم بحسب«راديو سوا» إن مجلس الوزراء أعطى الإيعاز لوزارة المالية بشأن تخصيص الميزانية اللازمة لتنفيذ هذا المشروع.

مضيفا أن نقل الجثمان الواحد يكلف ما بين ١٠ - ١٥ ألف دولار وهي كلفة كبيرة، وبعد تخصيص الميزانية ستكون وزارة المهجرين والمهاجرين ومن خلال السفارات العراقية مسؤولة عن دفع تكاليف نقل الجثمان.

وتعد تكاليف نقل جثامين العراقيين المتوفين في دول أخرى إلى العراق باهظة وتشكل عبئا على كاهل ذويهم حيث يضطر البعض إلى دفنهم في الدول التي يقطنونها بسبب عدم توفر المبلغ الكافي لنقل الجثمان إلى العراق.

انخفاض معدلات الارهاب في الناصرية

اختطاف خمسة مزارعين في تكريت والقبض على مسلحين في الموصل

بغداد ـ المحافظات/ حسين العامل والوكالات

اكد بيان للمديرية العامة لشرطة ذي قار الخميس الماضي، انخفاض معدلات الجريمة الجنائية والارهابية في المحافظة خلال الاشهر الاخيرة من عام ٢٠٠٨ والربع الاول من عام ٢٠٠٩ وذلك مقارنة بالاعوام السابقة. يأتي ذلك في الوقت الذي وضع فيه تقرير مرصد الحقوق والحريات الدستورية محافظة ذي قار بالمرتبة السابعة بين المحافظات العراقية بعدد جرائم القتل التي حدثت خلال شهر اذار الماضي.

واوضح المقدم محسن ثجيل الإبراهيمي مدير قسم الإحصاء الجنائي في المديرية العامة لشرطة ذي قار بحسب البيان الذي حصلت المدى على نسخه منه ، أن خطة فرض القانون قد آتت ثمارها حيث شهدت المحافظة انخفاضا واضحا في الحوادث الجنائية والإرهابية خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ والربع الأول من عام ٢٠٠٩ .

وبين الابراهيمي أن مجموع حوادث القتل العمد خلال عام ٢٠٠٨ بلغ (١٥٢) حادثة بينما بلغت أعداد الحوادث خلال عام ٢٠٠٧ نحو (١٩٧)حادثة أي بانخفاض قدره ٢٢٪ .

واضاف مدير قسم الاحصاء الجنائي ان الاحصاءات بينت أن جرائم التسليب بلغت خلال عام ٢٠٠٨ (٤٧)جريمة بينما كانت في عام ٢٠٠٧ (٦٦) جريمة بنسبة انخفاض قدرها ٢٨ ٪ .

وكان مرصد الحقوق والحريات الدستورية قد افاد في تقرير اصدره في الاول من نيسان الجاري بان محافظة ذي قار تحتل المرتبة السابعة بين المحافظات العراقية في عدد عمليات القتل خلال شهر اذار الماضي وذلك بعد كل من بغداد ونينوى وديالى وبابل وكركوك والانبار واشار التقرير الى مقتل ٢٧ شخصا في ذي قار خلال الشهر المذكور الامر الذي نفاه مدير شرطة ذي قار اللواء الركن صباح سعيد الفتلاوي وعده مبالغا فيه مؤكدا مقتل خمسة اشخاص فقط في شهر اذار نتيجة اعمال جنائية.

ويعتمد مرصد الحقوق والحريات الدستورية وهي منظمة غير حكومية في احصائياته على عدة مصادر متنوعه من بينها الاخبار والتقارير التابعة الى اللجنة القانونية والاعلامية للمنظمة ، والاخبار والتقارير التي تبثها وسائل الاعلام المرئية والمقروئة والمكتوبة ، وضحايا الانتهاكات انفسهم او اقاربهم او شهود عيان وذلك من خلال الزيارات الميدانية التي تقوم بها المنظمة .

وتابع مدير قسم الاحصاء الجنائي في مديرية شرطة ذي قار ان الحوادث الامنية بلغت خلال عام ٢٠٠٨ (٨٨)حادثة بينما كانت عام ٢٠٠٧ (١٣٣) حادثة اي بنسبة انخفاض مقدارها(٣٣٪)، مبينا ان حوادث الخطف بلغت خلال عام ٢٠٠٨ (٤٥) حادثة بعد ان كانت عام ٢٠٠٧(٦٧) اي بنسبة انخفاض (٣٢٪) وفي بغداد اعتقلت القوات الامريكية عدداً من اصحاب المحال التجارية في منطقة حي أور في بغداد.

وذكر شهود عيان بحسب وكالة انباء الاعلام العراقي ان "قوات امريكية دهمت المنطقة المذكورة وقامت باعتقال مدنيين واصحاب محال تجارية بتهم التعاون مع الارهاب

وفي سياق آخرفرضت قوات الجيش العراقي طوقاً أمنياً منذ فجر امس السبت على حي الشرطة في العاصمة.

وذكر مصدر امني ان"القوات الامنية دهمت عدداً من الدور السكنية والمحال التجارية بحثاً عن مطلوبين في قضايا ارهابية وجنائية".

ويذكر ان عملية البحث عن المطلوبين مازالت مستمرة حتى ساعة خبرنا هذا مبيناً انه من المحتمل ان تتوسع عملية البحث الى مناطق اخرى من بغداد.

فيما اعتقلت شرطة الصينية احدى نواحي تكريت احد السجناء الذين اطلق سراحهم قبل ايام من سجن بوكا ، ونقل مصدر مطلع ان قوات الشرطة اعتقلت السجين اثر عملية دهم قامت بها في المنطقة المذكورة لمنزل السجين معتبرين قرار اطلاق سراحه غير صحيح لانه من الارهابيين المطلوبين "بحسب قولهم".

وفي الضلوعية قال مصدر في الشرطة العراقية ان مجموعة مسلحة اختطفت خمسة مزارعين ، واضاف المصدر بحسب ايبا امس السبت ان مسلحين قاموا باقتحام احد البساتين في منطقة مسعدة في الضلوعية واختطفوا المزارعين واقتادوهم الى جهة مجهولة.

اما في الموصل فقد قال مصدر في قيادة عمليات نينوى ان قوات الشرطة القت القبض على اربعة مسلحين ، مضيفا ان قوات الشرطة اعتقلت المسلحين خلال عملية دهم قامت بها في احد الدور السكنية في قرية بادوش وصادرت كمية من الاسلحة المتوسطة التي كانت بحوزتهم.

قضايا وقوانين عالقة حصة الحكومة المقبلة

محمد الذهبي

المهام التي تنتظر الحكومة المقبلة التي ستفرزها الانتخابات البرلمانية الآتية كثيرة ورئيسة خصوصا اذا لم يتم حسم الكثيرمن القوانين المعطلة ،ومنها قانون انتخاب رئيس الجمهورية وقانون النفط والغاز ومواد دستورية اخرى. على هذا الاساس ابدى بعض النواب خشيتهم ان تنوء الحكومة المقبلة باحمال شتى من الممكن ان يخلفها البرلمان الحالي بعد التباطؤ الذي حدث للكثير من القوانين والقضايا المطروحة على جدول اعماله.الجميع يعلم ان افرازات المرحلة المقبلة ستكون على مستوى عال من المسؤولية للشوط الكبير الذي قطعته العملية السياسية متمثلة بالرئاسات الثلاث.ونحن في هذا نقرأ المعلن قراءة متأنية بعيدا عن التحزبات او الانحياز لاطراف على حساب اخرى .

لقد ذكر رئيس الوزراء في عدة مواقف ان كاهل الحكومة الحالية ينوء تحت تركات الماضي للنظام السابق ،وهنا ندعو الى عدم تكرار الماضي حتى بهامش بسيط ، نريد من الحكومة الآتية ان تجد سابقتها قد هيأت اسباب النجاح للمرحلة المقبلة التي ستكون مرحلة على قدر من الاهمية اذ ستشهد وضوح برنامجها الاقتصادي والسياسي بحسب متغيرات المرحلة السياسية والاقتصادية ، لجنة التعديلات الدستورية من جهتها لم تنجز مهمتها حتى الآن وهذا ما يعطي عملا اضافيا لمجلس النواب الآتي خصوصا والدستور العراقي يخضع الى تعديلات يجب البت بها والانتهاء من اقرارها .ومن الجدير بالذكر ان نشير الى قانون مهم آخر يتعلق باقتصاديات العراق المقبلة وحجم ميزانيته التي باتت تؤرق الكثيرين بعد الازمة المالية العالمية وهبوط اسعار النفط.هو قانون النفط والغاز الذي لم ير النور حتى الآن بالرغم من المطالبات الكثيرة.قيس العامري نائب عن الائتلاف العراقي الموحد قال ان الرغبة موجودة لدى مجلس النواب والكتل السياسية في انجاز القوانين المهمة وتفعيل دور مجلس النواب الرقابي بالاضافة الى امور معلقة اخرى وستشهد المرحلة المقبلة من عمر البرلمان الحالي نشاطا استثنائيا. وائل عبد اللطيف غير متفائل ان مجلس النواب الحالي سوف ينجز ماتأخر من مهامه التي يعبر عنها بالرئيسية.لقد شهدت الدورة الحالية لمجلس النواب كثيرا من الاشكالات التي اعترضت انسيابية عمله ، اكثر هذه الامور اهمية هي استقالة رئيس مجلس النواب محمود المشهداني ،والاشكالات التي رافقت اعتقال محمد الدايني لاتهامه بالارهاب والتخندقات التي رافقت هذه العملية. وننعطف الى امر مهم آخر وهو تشكيلة مجلس النواب فهي من الاهمية ما جعلها تلقي بظلالها على التخندق الذي يعانيه المجلس مما افرز حالة من عدم الانسجام والاخلاص للكتلة السياسية التي ينتمي اليها عضو البرلمان.وهذا ناتج عن القوائم المغلقة التي فرضت نفسها على الناخب فاتت بشخصيات ليست بالمستوى المطلوب سواء بالوعي السياسي او بقضايا الوطن الاخرى.هذه الامور مضافا اليها تغيب بعض النواب الرئيسيين عن حضور الجلسات المهمة وبروز بعض الوجوه على المشهد السياسي دون غيرها ومسألة تمثيل النساء العشوائي عن طريق الكوتة كل هذا جعل من قرارات المجلس ومصادقاته امورا مستعصية تدخل مخاضا عسيرا يجعل التكهن بنتائجه اقرب من صدور القرارات والمصادقات ،ولذا نجد ان الشارع العراقي اصبح خبيرا بما سيؤول اليه هذا المخاض العسير.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس
محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ - بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦

هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
توزيع وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art